

الفصل الثانى

نظام الحكم العثمانى

obeikandi.com

نشأت الدولة العثمانية على أطراف ماتبقى من الدولة البيزنطية، وكانت دولة أوربية قبل أن تصبح دولة آسيوية، لهذا لم تتوفر للدولة على الإطلاق نظم واحدة بحيث إن نظام الحكم في الأناضول كان يختلف عنه في كل من البلقان والعالم العربي. وقد جرت وراثة الملامح الأساسية للهيئة الحاكمة العثمانية عن النظام الفارسي الذي أخذ به السلاجقة، وهو النظام الذي ورثه الغزنويون عن العباسيين ثم لحقته بعض التعديلات. إلا أن النظام العثماني كانت له ملامح خاصة يبدو أنها مرتبطة بموقع الدولة الجغرافي في أول عهدها، بما في ذلك اقتباسها بعض ملامح النظام البيزنطي. ولما كانت تحيط بالدولة بلاد تمر بحالة اضطراب عام فإنها (الدولة العثمانية) قد اضطبغت بصبغة عسكرية واتجهت إلى التوسع باعتباره أحسن وسائل الدفاع، ومن ثم إعلان السلاطين الجهاد ضد دار الحرب (الكفر) بصفة مستمرة، وقد ترتب على هذا الاتجاه أن تأثرت الدولة منذ البداية بمؤثرات بيزنطية، بل إنها حافظت على طابعها العسكري حتى النهاية^(١).

نظام الحكم:

كان الرئيس الأعلى للدولة العثمانية هو السلطان، وهو القوة المؤثرة الأولى سياسياً وعسكرياً، وقد عُرف بلقب خنكارويعني بالتركية السلطان الأعظم، كما عُرف أحياناً بلقب بادشاه الفارسي ويعني الحاكم الأعلى. وقد أطلق على بايزيد نفسه لقب السلطان بعد موافقة الخليفة العباسي في القاهرة بصفة رسمية، وعندما فتح السلطان محمد الفاتح القسطنطينية اتخذ لنفسه لقب سلطان البرين والبحرين، رغم شيوع لقب خنكار أو بادشاه عليهم، ثم تلقب مراد الأول بعد فتح أدرنة بلقب خليفة ١، وبعد فتح

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص ١٠٦.

مصر تنازل الخليفة العباسي على لقب الخليفة للسلطان سليم الأول، وكان للسلطان سلطة مطلقة على جميع موارد الدولة^(١).

وكان السلطان يتمتع بسلطات واسعة مطلقة، فهو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات العثمانية، ورئيس الهيئة الحاكمة -القولار- وفي ذات الوقت رئيس الهيئة الإسلامية الحاكمة. فكانت أهم وأكبر هيئتين على الإطلاق في الدولة تلتيان في شخص السلطان، وكان يعتبر الحامي والمنفذ للشريعة الإسلامية والمدافع عن العقيدة والإسلام، وله هيمنة تامة على جميع موارد الدولة^(٢).

ورغم أن السلطان العثماني لم يكن يحد من سلطته قانون مدني أو وجود طبقة أرستقراطية ذات امتيازات فإنه لم يكن في الواقع حاكماً مطلقاً، إذ لم يكن باستطاعته أن يتجاهل حدود الشريعة الإسلامية بصورة علنية، فقد كانت المراسيم السلطانية تأتي في المرتبة الرابعة بعد المصادر الأساسية للقانون الإسلامي، أي القرآن والسنة والمذاهب الأربعة. كما كان على السلطان أن يحصل على فتوى من شيخ الإسلام قبل اتخاذ أي إجراء سياسي هام حول تمشي هذا الإجراء مع الشريعة، وإذا رفض المفتي ذلك الإجراء فإن السلطان غالباً ما كان يعدل عن مشروعاته^(٣).

وهناك كثير من ملامح الحياة العثمانية كانت مستقلة في الواقع عن السلطة المركزية، ومنها الطوائف الدينية لغير المسلمين (الملل) وطوائف الحرف والمؤسسات والهيئات، مما يدل على أن السلطان العثماني لم يكن

(١) د/ محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية، ص ٣٠٤.

(٢) كارل بروكلمان، الأتراك العثمانيون وحضارتهم، ترجمة د/ نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي،

دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٤٩، ط ١، ص ٩٣.

(٣) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٩٤.

يتمتع بالسلطة المطلقة. فقد كانت كل المدن تتمتع بمزايا وصلاحيات محلية واسعة في الشؤون المحلية والمالية والإصلاحات والبوليس (الشرطة)^(١). وقد اتصف السلاطين العشرة الأوائل - من عثمان إلى سليمان - بالكفاءة والخبرة الإدارية والعسكرية نتيجة لتولي كل منهم حكم إحدى الولايات في مستقبل حياته العامة، كما كان السلطان الحاكم يتولى قيادة الجيش بنفسه ويرأس جلسات الديوان الذي يبت في مختلف شؤون الدولة^(٢).

أما السلطة التنفيذية فقد رأسها السلطان أيضاً، ولم يكن الوزير سوى مستشار له، ثم قوي مركزه فيما بعد حتى أصبح مطلق الصلاحية، وكان الصدر الأعظم (الوزير الأول) يحمل الخاتم السلطاني رمزاً لقوته، ولا يظهر للجماهير إلا وسط حاشية ممتازة. وكان يعاون الصدر الأعظم أربعة أو ستة من الوزراء أقل منه في النفوذ، وكان الصدر الأعظم هو رئيس الديوان ويهيمن على شؤون الجيش، ويقود المعارك الحربية حين تدعو الضرورة، كما كان يرأس المحكمة العليا ويشترك معه قضاة الشريعة الإسلامية. وكان الصدر الأعظم كذلك يقوم بجولات في العاصمة ويتفقد أسواقها في هذه الجولات قاضي القضاة^(٣).

وكان الوزير الأول أو الأعظم (الصدر الأعظم) حتى فتح القسطنطينية عام (٨٥٧هـ/١٤٥٣م) من المسلمين الأحرار وخاصة من أسرة جندرلي، ثم أصبح يعين من الإنكشارية (الدوشرمة)، وضمن السلطان بذلك ولاءه وطاعته لأن أفراد الدوشرمة كانوا يتربون تربية عسكرية في القصر

(١) المرجع نفسه.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ١١٠، وكذلك جب وبوون، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم، ط ١، ص ٥٤.

(٣) عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية، ط ١، ص ٣٦٠-٣٦١.

السلطاني^(١) . وفي أعقاب انقطاع السلطان إلى حياة القصر مع ازدياد مسئوليات الصدر الأعظم أصبح للأخير مقر خاص عام (١٠٦٥هـ/ ١٦٥٤م) عُرف بالباب العالي، حيث تولى إدارة شئون الدولة العامة التي كانت تُدار قبلاً من قصر السلطان. ولم يكن الباب العالي مجرد سكن للصدر الأعظم وخدمه وحرسه، بل كان ديواناً عاماً يقوم فيه كبار الموظفين بتصريف كل مهامهم ماعدا الشئون المالية. ويمكن القول إن الباب العالي هو مقر الحكومة المركزية للإمبراطورية، وقد بلغ من شهرة الباب العالي فيما بعد أن أشيع خطأ أنه هو مقر السلطان، وأن أوامر الباب العالي تعني أوامر السلطان. واشتهر من الصدور العظام في هذه الفترة أفراد من أسرة كوبريلي الذين احتكروا الصدارة العظمى في النصف الثاني من القرن السابع عشر، وأعادوا إلى الدولة العثمانية بعض هيبتها^(٢).

الديوان:

كان الديوان بمثابة مجلس وزراء موسع، وكان سلاطين الفترة الأولى يحضرون جلساته ويرأسون اجتماعاته، وكان يطلق عليه الديوان الهمايوني، واستمر هذا التقليد متبعاً حتى عهد السلطان سليمان القانوني الذي تخلف عن حضور جلساته وتخلي عن رئاسة الديوان للصدر الأعظم. فأصبح الديوان في وضعه الجديد يتكون من رئيسه الصدر الأعظم والوزراء وكبار موظفي الدولة الذين أطلق عليهم أركان الدولة^(٣) (القضاة

(١) المرجع نفسه.

(٢) محمد جميل بينهم، فلسفة التاريخ العثماني، ص ٦٣، نقلاً عن عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ط ١، ص ٣٧١-٣٧٢.

(٣) د/ عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص ٣٧٣.

والولاية والدفترداريون وأمير البحر والنشائي).

ويختص الديوان بالإشراف على السكرتارية الخاصة بالصدر الأعظم وكبار الكتاب في الخزانة وحفظ القوانين، وإصدار براءات السلطة، وبحث كافة القضايا الهامة التي تهم الدولة .

وكان الديوان يعقد اجتماعاته أربع مرات في الأسبوع هي السبت والأحد والاثنين والثلاثاء، وتبدأ المناقشات في الصباح وتنتهي في الليل، وبإمكان أي فرد من الرعية أن يعرض ما يريد ويشكو ظلمه للمسؤولين. وكان السلطان في البداية يرأس جلسات الديوان، ثم اكتفى فيما بعد بالاستماع إلى مقرراته، وكان لكل من حاكمي آسيا وأوربا قوة ذات أثر فعال في إدارة الولايات^(١).

ولم يكن للديوان سلطة قطعية في المسائل التي تعرض عليه أو في القرارات التي تصدر عنه، لأن موافقة السلطان عليها كانت شرطاً أساسياً لتنفيذها^(٢).

وكان الوزراء يعتبرون أهم دعائم الدولة، وكان الصدر الأعظم أعلى مناصب الدولة (مدنية وعسكرية)، وكان رجال القانون و (العلماء) يشغلون الدعامة الثانية، وكان على رأس تنظيمهم قاضيا العسكر في أوربا والأناضول.

وقد أشرف العلماء على الأوقاف وعلى التعليم الذي كان يتركز في المسجد وما يلحق به من مدارس، كما تولوا مناصب القضاء . وحين ظهر

(١) د/ علي حسون، الدولة العثمانية، ص ٣٢٠.

(٢) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٤٧٦.

منصب المفتي شيخ الإسلام أصبح أعلى رتبة ومكانة من مكانة قاضي
العسكر^(١).

ومن الفئات المهمة في الديوان أهل العلم الذين يشكلون أهم فروع الطبقة
الحاكمة، وكانوا يندرجون في فئتين:

١- الديوان الهمايوني المسئول عن المراسلات والإدارة .

٢- الخزانة السلطانية المسئولة عن المالية والمحاسبة .

وكان الموظفون يتلقون تعليمهم على أيدي العلماء والكتبة، ولهذا أحرز
العلماء نفوذاً حين أصبح عدد كبير منهم يلتحقون بهيئة الكتاب^(٢).

أما القانون فقد نشأ أولاً على أساس عسكري، ومن هنا كان قاضي
العسكر لا يزال يرأس الهيئة القضائية، وكانت سلطة قضاة الجيش تشمل
الشئون العسكرية والمدنية، وكان يتلو قضاة الجيش في الترتيب العلماء
الكبار وهم قضاة العاصمة وعواصم الولايات، ثم يتلوهم العلماء الصغار
الذين يتولون القضاء في عشر مدن ثانوية، أما قضاة الدرجة الثانية
ومادونها، فكانوا ينقسمون إلى طبقات ثلاث : المفتشون والقضاة ونواب
القضاة، وكان القاضي هو صاحب السلطة القضائية العليا في منطقته، فهو
الذي يقضي وفقاً لمبادئ الشرع الشريف (القرآن والسنة)^(٣).

(١) د/ عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية، ط١، ص٤٢٨-٤٢٩.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص١١٥.

(٣) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٤٧٨.

الإدارة والتنظيمات الإدارية:

كان سلطان قونية يقطع الأمراء أرضاً مكافأة لهم على ما يقومون به من أعمال، وهؤلاء بدورهم يقطعون أبناء قبائلهم ممن أبلوا بلاء حسناً في ساحة الجهاد، لقاء تقديمهم الفرسان للخدمة العسكرية. وقد سميت هذه الإقطاعات العسكرية باسم سناجق أي رايات^(١)، وجعلت بروسة بعد فتحها عاصمة لسناجق جديد أقطع لولي العهد مراد بن أورخان وعُرف باسم «خداوند» أي أرض الحاكم، وفيما بعد تشكل سناجقان آخران يقع أولهما في الجنوب الشرقي وهو سلطان أونو (سلطان أوكي) ويتنظم مراكز العثمانيين القبليّة، وثانيهما المناطق الساحلية في الشمال الغربي «قوجه إبلبي»^(٢).

وباتساع رقعة الدولة العثمانية استلزم الأمر تقسيمها إدارياً وعسكرياً إلى إيالات أو ولايات أو باشويات كثيرة العدد بلغ عددها ٣٢ ولاية أواخر القرن السابع عشر. وقسمت بعض الولايات إلى أقسام إدارية صغيرة عُرف كل منها بالسناجق أو اللواء، وحاكمه بالسناجق بك أو أمير اللواء، وكلمة السناجق التركية تعني الراية أو اللواء، ثم أطلقت على المقاطعة التي يحكمها السناجق بك^(٣).

وكان يمثل السلطة العثمانية في مركز كل ولاية ممثل أو نائب للسلطان

(١) د/ علي حسون، المرجع السابق، ص ٣٢١.

(٢) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٤١٠.

(٣) د/ السيد رجب حراز، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص ٤١. في بداية نشأة الدولة العثمانية كان السناجق هو الوحدة الإدارية الأساسية، حيث انقسمت الدولة إلى عدد من السناجق على رأس كل منها سناجق بك (أمير لواء)، ولكن عندما اتسعت رقعة الدولة وكثر عدد الألوية، عمدت الدولة إلى جمع عدد من الألوية في ولاية واحدة، ومع ذلك فقد خلت بعض الولايات الكبيرة من مثل هذه التقسيمات (اليمن ومصر).

يُعرف بالوالي، كما يُلقب عادة بالباشا، وكان الولاة يختارون من جنسيات مختلفة، وكان الوالي يُمنح إقطاعاً أو راتباً سنوياً (ساليانه) للقيام بنفقاته ونفقات حاشيته وجنوده، واختلف هذا الراتب من ولاية إلى أخرى حسب الرتبة التي كان يشغلها الوالي قبل تعيينه في منصبه^(١).

وكان الوالي رئيساً للجهاز الإداري في الولاية ومسئولاً عن ضمان استمرار ولائها للسلطان وتأمين العدل والأمن للمواطنين. ومارس الوالي صلاحيات إدارية وعسكرية وقضائية، وأشرف إشرافاً مطلقاً على الشؤون الإدارية والإقطاعية. وكثيراً ما تضاربت صلاحياته مع القضاء، فأمر بفرض عقوبات فورية تصل إلى حد الإعدام بدون محاكمة ومن غير إثبات ولا دعوى، وتدخل في تحديد الأسعار وتأمين المواد الغذائية ومراقبة النقد.

وساعد الوالي على إدارة الولاية عدد من الموظفين، ارتبط بعضهم به مباشرة واستقل عنه البعض الآخر وارتبط باستانبول، فضمن الباب العالي بذلك وجود سلطات في الولاية تحد من نفوذ الوالي وتمنعه من التفكير في التمرد. ودعمت هذه القوى المناوئة أو المنافسة للوالي إيجاد ديوان الولاية، الذي يشير على الوالي في الأمور الهامة، ويتألف من كبار الضباط والموظفين والعلماء والأعيان. وكان للوالي حاشية ضمت وكيله أو مدير مكتبه الخاص (الكتخدا والكخيا) وكاتب الرسائل (المكتوبجي) وحامل الأختام (المهردار) وأمين الصندوق (الخزنة دار) وحامل السلاح (السلحدار) والتشريفاتي (احتشامات أغاسي) أو غيرهم من الموظفين الأقل شأنًا، وفي حالة مرض الوالي أو غيابه عن ولايته أو عزله كان يقوم بأعماله موظف

(١) المرجع نفسه.

يسمى المسلم (قائمقام)^(١).

التنظيمات المالية :

من المؤسسات العثمانية الهامة تلك التي كانت تعنى بالشئون المالية، أي حساب واردات ومصروفات الدولة، وتسمى الدفتردارية، ويرأسها الدفتردار وهو يرافق الصدر الأعظم دائماً ويحتفظ في عهده بسجلات الأراضي وتوزيع الإقطاعيات. ومنذ فتح القسطنطينية عام (٨٥٧هـ/١٤٥٣م) كان الدفتردار موظفاً على جانب كبير من الأهمية، وهو الموظف الوحيد في الإدارة الذي له حق تقديم العرائض بنفسه إلى السلطان. وكان هناك بادئ ذي بدء دفترداران أحدهما في الأناضول والآخر في «الروملية» وحتى نهاية عهد السلطان سليمان القانوني وجد دفتردار واحد للولايات في بلاد الشام والعراق ومركزه حلب ولقب بدفتردار عرب وعجم، ثم عين دفتردار خاص لكل ولاية نظراً لتشعب الأمور المالية فيها^(٢). وكان الدفتردار يقوم بتحصيل الضرائب التي تصب جميعاً في الخزانة السلطانية، وأهم هذه الضرائب العشور والجزية والزكاة وضريبة الإدارة المحلية. ويشرف على حسابات أموال الولاية الإقطاعية ديوان دفتريومية (الروزنامة) برئاسة الروزنامجي^(٣).

وكان الدفتردار يعتبر وكيل السلطان في الولاية للشئون المالية، ولذا فإنه كان مسؤولاً أمام الباب العالي عن أموال الولاية، فلم يكن يسمح للوالي بمغادرة الولاية عند نقله أو عزله، إلا بعد أن يؤدي حساباً دقيقاً يثبت فيه

(١) د/ عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص ٥٢.

(٢) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص ٤٣.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص ١١٥.

براءة ذمته^(١) .

وفرضت الدولة على الوالي والدفتردار أن يؤمنا كل عام إرسال « الميري » - وهو المبلغ الذي حددته الدولة كنصيب الولاية في مصاريف الإدارة المركزية- إلى استانبول .

وقد عمدت الدولة العثمانية إلى سك النقود منذ نشأتها، لأن ضرب النقود رمز الاستقلال والسيادة، وكانت هذه النقود ماثلة للنقود التي ضربها السلاجقة على النمط البيزنطي، ومن المرجح أن يكون وزنها الكامل كان يبلغ قراريط، أي مايعادل ربع الدرهم المتداول في البلدان الإسلامية، وقد أطلق على القطعة النقدية اسم «أقجة»^(٢) ، وكانت كل أربعين منها تعادل عشرة دوكات. وكانت تلك النقود التي ضربها العثمانيون تحمل على وجهها الأول كلمة الشهادة، في حين تحمل على الوجه الثاني اسم الأمير باللغة الدارجة (أورخان) وعبارة يقصد بها الدعاء له «خلد ا ملكه»، دون الإشارة إلى اسم الأب ولا زمان الضرب ومكانه^(٣)، وأدى ذلك إلى نشاط الحركة التجارية الخارجية.

التنظيمات الاجتماعية:

تنقسم الدولة العثمانية إلى طبقتين هما: الحكام والرعية، وتشمل الطبقة الأولى الإداريين والقوات المسلحة ورجال الدين، ولا دخل لها بالإنتاج ولا تدفع ضرائب، على حين أن المجموعة الثانية (الرعية) هي التي تقوم بالإنتاج وتدفع الضرائب. وكانت الدولة شديدة الاهتمام ببقاء كل فرد من طبقته،

(١) د/ رجب حراز، المرجع السابق، ص ٤٣ .

(٢) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٤١٢ .

(٣) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٤١٢ .

على اعتبار أن ذلك من المستلزمات الأساسية للنظام السياسي الاجتماعي وللانسجام^(١).

وكانت أكثر أنواع الأراضي انتشاراً في الدولة العثمانية هي الأراضي الأميرية (أراضي الدولة)، وكان يوزع قسم منها على شكل إقطاعات، بينما تجبى ضرائب القسم الآخر بواسطة ملتزمين. وقد اختلفت الإقطاعات حسب ماتدره من عوائد، وقسمت بالتالي إلى ثلاثة أنواع:

١- إقطاع صغير يسمى تيمار ولايتجاوز دخله عشرين ألف أقة (أصغر وحدة نقد عثمانية) ويطلق على صاحبه تيمارجي.

٢- إقطاع زعامت، ويتجاوز دخله عشرين ألف أقة، ويطلق على صاحبه زعيم.

٣- إقطاع خاص، وهو أكبر الإقطاعات مساحة، ويتجاوز دخله مائة ألف أقة، وأعطى إلى أفراد الأسرة الحاكمة. وكان صاحب الإقطاع يتمتع به مدى الحياة، كما أن السلطان العثماني كان مالكا للأرض في أنحاء الدولة^(٢).

وقد طبقت الدولة العثمانية النظام الإقطاعي العسكري لمزاياه العديدة، فهو يضمن زراعة الأرض من جهة، ويضمن حصول الدولة في زمن الحرب على قوات من الفرسان دون تكاليف تذكر من جهة أخرى، لأن صاحب الإقطاع كان يذهب للحرب ومعه حصانه وسلاحه، ولهذا طبق هذا النظام الإقطاعي على سلاح الفرسان دون المشاة، فضلاً عن أن صاحب التيمار

(١) جب وبوون، المجتمع الإسلامي والغرب، ط١، ص ٥٨-٥٩.

(٢) بخصوص الإقطاع العسكري في الدولة العثمانية، انظر: Lybyer, A.H., Government of the Ottoman Empire, p. 100-105.

كان مكلفاً بتقديم تابع مسلح عن كل ثلاثة آلاف أقجة من إيراد إقطاعه، بينما يقع على عاتق صاحب الزعامة تقديم تابع مسلح كل خمسة آلاف أقجة من إيراد إقطاعه بعد إعفائه من الخمسة آلاف أقجة الأولى، ومن ثم قد يصل عدد أتباعه إلى ثمانية عشر تابعاً. ومن جهة ثالثة فإن هذا النظام الإقطاعي كان يخفف العبء على الخزينة، فلا تدفع الدولة زمن السلم مرتبات للسباهية (الفرسان)^(١).

وفي المناطق التي لم تخضع لنظام الإقطاع العسكري طبقت الدولة نظام الالتزام، وقد طبق بشكل واسع في عهد السلطان مراد الثالث (٩٨٢-١٠٠٤هـ/١٥٧٤-١٥٩٥م). والالتزام في المصطلح الإداري والمالي العثماني هو التعهد من قبل فرد أو عدة أفراد من ذوي العصبية بسداد المال الميري السنوي المقرر على القرية أو عدة قرى، بواقع سعر معين للفدان الواحد يتحدد حسب جودة الأرض. وبذلك لم تكن الدولة تتعامل مع الفلاحين مباشرة وإنما تطرح حصص الالتزام بطريق المزايدة، وكانت مدة الالتزام سنة واحدة^(٢).

ومهما يكن من أمر فإن نظام الالتزام كان في صالح الدولة والفلاحين والملتزمين على السواء، فالدولة بفضل هذا النظام تلقي عن كاهلها أعباء جمع الأموال الأميرية من الفلاحين والملتزمين الذين يتولون هذه العملية، وكان من صالحهم أن يقوم بينهم وبين الفلاحين نوع من التعاون فيمدونهم بالبذور والأسمدة وكل ما يحتاجون إليه حتى ينصرفوا إلى زراعة الأرض وفلاحتها، فينتفعوا بخيراتها ويسددوا منها ما عليهم من ضرائب للدولة

(١) د/ عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ج١، ص ١٣٥-١٤٥.

(٢) د/ عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص ١٦٦-١٦٧.

والملتزمين، مما يعود بالنفع على الجميع .

ولكن الذي حدث من الناحية العملية كان على عكس ذلك تماماً فقد استغل الملتزمون الفلاحين وأخذوا ينيهونهم وينتزعون منهم كل ما يملكون، ويسئون بذلك إلى الفلاحين وإلى اقتصاد الريف . وأدى ذلك إلى حدوث اضطرابات وتمردات . وحاولت الدولة كبح جماحهم دون أن تحقق نجاحاً يذكر، بل تهادى الملتزمون- في فترة الضعف العام للسلطين- إلى استغلال الفلاحين .

ومما يجدر ذكره أن الدولة العثمانية كانت دولة دينية، لأن الأحكام في الدولة كانت تستند إلى الشريعة الإسلامية من ناحية، ومكانة الهيئة الإسلامية من جهة أخرى، ولأن رعايا الدولة كانوا يخضعون لنظام الملل العثماني من جهة ثالثة^(١) .

ويترأس الهيئة الإسلامية شيخ الإسلام، وهو يلي السلطان في الأهمية . وكان التشريع والمحاكم والمدارس الملحقة بالمساجد وممتلكات الأوقاف الواسعة جميعها خاضعة له، كما كان خاضعاً له القضاة الشرعيون والقضاة العسكريون والمفتون . وكانت الأولوية في بداية نشأة الدولة العثمانية لقاضي عسكر الذي رافق الجيش المحارب، ثم صارت للمفتي رئيس العلماء والفقهاء في عهد السلطان سليمان القانوني، وأصبح المفتي هو شيخ الإسلام نفسه . وحرص السلاطين على تدعيم سلطة شيخ الإسلام، فكانوا يلجؤون إلى استغلال سلطته والإفادة منها كلما تعرضوا لأزمة خطيرة، وبلغ من ازدياد سلطة شيخ الإسلام أنه كان يحق له إصدار فتوى بعزل

(١) د/ محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٢-١٤ .

السلطان نفسه^(١).

كما كانت الدولة لا تقدم على حرب دون صدور فتوى منه يقرر فيها أن أهداف هذه الحرب لا تتعارض مع الدين، وكانت أحكام المفتي نهائية لا معقب عليها، وكان الجهاز الإسلامي يضم أيضاً الأشراف وهم الذين ينحدرون من سلالة الرسول ﷺ، وكان نقيب الأشراف يحتل مكانة عالية في المجتمع^(٢).

وتركت الدولة مشايخ الطرق الصوفية يمارسون سلطات واسعة على المريدين والأتباع، وانتشرت هذه الطرق انتشاراً واسعاً في آسيا الصغرى، ثم انتقلت إلى معظم أقاليم الدولة، وكانت أهم هذه الطرق : الصوفية، والنقشبندية، والمولوية، والبكتاشية، والرفاعية، والأحمدية وغيرها^(٣).

أما نظام الملل فهو يقوم على التبعية الدينية للطوائف غير الإسلامية، وقد اعتمد العثمانيون التبعية الدينية كأساس للتقسيم الإداري، وكانت كل من الفئات الدينية تسمى ملة، وكانت أكبر الملل ملة الإسلام وملة الروم الأرثوذكس، واعتبر الأرمن واليهود في جملة الملل. وكانت جميع الملل غير الإسلامية مقسمة إلى طوائف دينية لكل طائفة رئيس من أبناء الطائفة يقوم بالفصل في قضايا الأحوال الشخصية لأتباع هذه الملة وفقاً لقوانينها دون تدخل من الدولة، وهكذا منح نظام الملل الرعاية غير المسلمين كياناً ذاتياً خاصاً^(٤).

(١) عمر عبد العزيز، المرجع السابق، ص ٥٤.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص ٤٩.

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ١٣٠-١٣١.

التنظيمات العسكرية:

احتل الجيش مكانة بالغة في حياة الدولة العثمانية، فهو أداة للحكم والحرب معاً، إذ كانت الحكومة العثمانية جيشاً قبل أي شيء آخر، وكان كبار موظفي الدولة هم في الوقت نفسه قادة الجيش، ومن هنا جاء القول الشائع بأن الحكومة العثمانية والجيش العثماني وجهان لعملة واحدة. وتقوم أسس الجيش العثماني على الجند السباهية (الفرسان)، وهم من أقدم أنواع الجنود في الدولة، وكان عليهم المراقبة داخل حدود الصناجق أو الألوية حيث تقع تيماراتهم، ويشكل السباهية الذين يقيمون ضمن حدود الصنجد الواحد وحدة عسكرية من الخيالة العثمانية، وتحشد هذه الوحدة عند نشوب حرب ماتحت راية الصنجد بك الذي يتولى المقاطعة (الصنجد) ويدير في الوقت نفسه شئون فرسان صنجدته^(١).

على أنه بتدهور الجنود السباهية الذين تمسكوا بالأرض أكثر من اهتمامهم بالحرب ولجأوا إلى دفع مال البدل عوضاً عن الخدمة العسكرية ازداد الاعتماد على الإنكشارية وكانوا فرقة من المشاة المحترفين لها امتيازاتها الخاصة، وقد شكلت في أواخر القرن الرابع عشر وضمت في صفوفها الصبية السلاف الأسرى الذين تلقوا تعليماً وتدريباً خاصاً لكي يصبحوا جنوداً مسلمين، وكانوا يقومون بخدمة السلطان بغيرة وحماس. وقد ترأس هؤلاء في استانبول أغا (قائد) الإنكشارية الذي كان مسؤولاً عن تعيين أغا الحامية الإنكشارية في مركز كل ولاية، وكانت هذه الحامية تقيم عادة في القلعة ويعهد إليها بحراسة أسوار المدينة وأبوابها، وفي بعض الأحيان الاشتراك في حملات الوالي المحلية أو حملات السلطان في الجبهات

(١) د/ علي حسون، المرجع السابق، ص ٣٢٣.

الرئيسية. وكان أغا الحامية العثمانية في مركز كل ولاية مستقلاً عن الوالي ومرتبلاً باستانبول مباشرة^(١).

ولما دب الفساد إلى صفوف الإنكشارية حدث شبه اندماج بين الإنكشارية والأهالي عن طريق الزواج أو عن طريق انتساب الإنكشارية إلى أصحاب الحرف، وبازدياد انتشار السكان المحليين إلى الفرق الإنكشارية في الولاية للتمتع بامتيازاتها غلب الطابع المحلي على الإنكشارية حتى أصبحوا يعرفون باليرلية^(٢).

وإلى جانب السباهية والإنكشارية وُجد الجند الخاص أو المرتزقة، الذين استخدمهم حكام الولايات بصورة خاصة، وكانت نفقاتهم تدفع عادة من واردات الولاية، وقد ازداد اعتماد الولاة على الجند المرتزقة بازدياد الفوضى وانعدام النظام في صفوف السباهية والإنكشارية، وخصوصاً في القرن الثامن عشر. ولم يكن الولاة وحدهم الذين استخدموا الجند المرتزقة، بل نجد بعض الأمراء المحليين يحتفظون بمثل هذه القوات لدعم سلطتهم ضد أعدائهم، ولاسيما ضد حكام الولايات التابعين لها^(٣).

وكان الإنكشارية يرافقون طليعة الجيش ويتبعهم الأغاوات، ثم قضاة العسكر والمحاسبون، ثم يليهم موكب السلطان يحيط به حرسه الخاص والحاجب، ويرتفع وراءه العلم الإمبراطوري، ثم الألوية الستة الخاصة بفرق الجيش المختلفة، بالإضافة إلى أعلام فرسان السباهية المرتزقة، أما القلب فيحتله الصدر الأعظم والوزراء ووراءهم باشا الروم إيلي وباشا

(١) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٤٦٥-٤٦٧.

(٢) د/ السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص ٤٧.

(٣) د/ علي حسون، المرجع السابق، ص ٣٢٤.

الأناضول وعدد كبير من الفرسان الإقطاعيين^(١).

وأثناء المعركة كان باشا الروم إيلي وباشا الأناضول يتقدمان إلى الصف الأول عند ابتداء المعركة، وكان الجناح الأيسر يعتبر محل الشرف، وكان يدعم كلا الجناحين فرقة من المدفعية وفرقة أخرى من طلائع جيش الخيالة، يتلوهما فرسان السباهية، في حين يقف الإنكشارية إلى الوراء في القلب، وكان السلطان يتخذ مكانه خلفهم، وإلى جانبه راية الحرب والحاشية السلطانية^(٢).

وهكذا يتضح لنا أن مهمة الجيش الدفاع عن مصادر الثروة وتوسيع نطاقها وحماية الحاكم والدولة، وقد اهتم العثمانيون بالمدفعية منذ أيامهم الأولى وأنشأوا فرقة خاصة بالمدفعية (طوبجي) بلغ عددها ألف رجل في عهد بايزيد الثاني ٨٨٦هـ/ ٩١٨هـ، وفي عهد سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/ ١٥٢٠-١٥٦٦م) تشكلت فرقة أخرى من المدفعية الثقيلة. كما اهتم العثمانيون أيضاً ببناء أسطول قوي بعد توسع دولتهم بحيث يستطيع التصدي لأسطول البنادقة، ووصل عدد سفنه إلى ٣٠٠ سفينة في عهد سليمان القانوني، واستطاع قائده خير الدين بربروسا أن ينشر الفزع والرعب في نفوس الأوروبيين^(٣).

الإدارة العثمانية في الولايات العربية:

لم يفرض العثمانيون على جميع البلاد العربية قوانينهم وأنظمتهم الخاصة بهم، بل اكتفوا في بعضها بفرض سيطرتهم العسكرية والسياسية عليها، وتركوا لشعوبها مؤسساتها القديمة. ولذلك فإن بعض المناطق كالحجاز

(١) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٤٦٧.

(٢) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٤٦٨.

(٣) د/ علي حسون، المرجع السابق، ص ٣٢٨.

واليمن ولبنان وإمارات الجزيرة العربية احتفظت بتنظيماتها القبلية والإقطاعية برئاسة أمرائها الوارثين الذين كانوا يقلدون الرئاسة بألقاب عثمانية (بكلربك، فيرميران، ميملوا)^(١).

فقد قسمت الشام إلى ثلاث ولايات يتولى كلاً منها وال عثماني (ولاية الشام وطرابلس وحلب)، وغدت أربعاً في القرن السابع عشر بتحويل صيدا إلى ولاية. أما في لبنان فقد تولى بعض مناطق أسر إقطاعية مثل بني عساف في كروان، وبني سيف في طرابلس، وآل أرسلان في الشوف، وبني حرفوش في البقاع، وكان الحكم وراثياً في مناطقهم، ثم قامت أسرة المعنيين وأسست لنفسها إمارة قوية بفضل الأمير فخر الدين المعني، وأقام الشيخ ظاهر العمر في صنف وعكا بفلسطين كياناً مستقلاً فترة من الزمن^(٢).

أما في العراق فقد قسم العثمانيون العراق إلى أربع ولايات: ولاية بغداد وولاية الموصل وولاية شهر زور (المنطقة الشمالية) وولاية البصرة، وفي مطلع القرن الثامن عشر ظهرت في العراق قوة المماليك الذين سيطروا على كل ولايات العراق بدعم من الدولة العثمانية نفسها، حتى يقفوا في وجه فارس المجاورة. وبقي الوضع في العراق على هذا الحال حتى عام ١٨٣٩ م^(٣).

وفي مصر عهد العثمانيون بولاية مصر إلى باشوات من الأتراك كما فعلوا بالنسبة إلى دمشق، غير أن المماليك قد حصلوا على منصب مشيخة البلد

(١) د/ عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيين، دمشق، ١٩٧٤، ص ٤٤.

(٢) د/ السيد رجب حراز، العالم العربي في التاريخ الحديث، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٩٥.

(٣) عباس العزاوي، العراق بين احتلالين، ج٤، بغداد ١٩٥١، ص ٥٠-٧٠.

فتولاه رئيسهم، وعلى منصب أمير الحج، وكان الوالي بحاجة إلى ثقة شيخ البلد وتأييده كي يستطيع الاستمرار في منصبه، وإلا جرى عزله. كما كان ديوان مصر مكوناً من بكوات الممالك، فأمسى نفوذهم في تعاظم مستمر حتى سيطروا على الأمور سيطرة تامة منذ أوائل القرن الثامن عشر، وجعلوا سلطة الباشا العثماني ضعيفة^(١).

وفي اليمن كان الأئمة الزيديون في صراع مستمر مع العثمانيين طوال العهود التي تقلبوا فيها على بلادهم، وعلى العموم كان للأئمة النفوذ الكبير في اليمن أوقات السلم، ولم يكن باشوات الأستانة (استانبول) سوى ممثلين للسلطان، ولا سلطة لهم على القبائل العربية^(٢).

أما في الحجاز فكان النفوذ لأشراف مكة ولم يكن الباشا العثماني يقيم في مكة بل في جدة، وقد انتقل مركزه إلى المدينة المنورة في منتصف القرن التاسع عشر عندما بدأت الدولة تسير في طريق الحكم المركزي والسيطرة المباشرة^(٣).

وفي المغرب العربي اختلف الوضع في كل من ليبيا وتونس والجزائر، إذ كانت حياة أهل المغرب تعتمد على النشاط البحري وعلى البحارة المغيرين على سفن الأعداء، لذلك كان لرؤساء البحارة وضباط الجيش شأن كبير ونفوذ عظيم في دوائر الحكومة، مما أتاح لهم أن يسيطروا على الحكم ويستقلوا في داخل إماراتهم مع التبعية الاسمية للسلطان، فقام حكم الدايات في الجزائر وحكم البايات في تونس وحكم القرمانيين في ليبيا^(٤).

(١) د/ عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر، دمشق ١٩٦٨، ص ١٦٨-١٧٥.

(٢) د/ السيد مصطفى سالم، الفتح العثماني الأول لليمن، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٢٩٣-٢٩٦.

(٣) توفيق برو وآخرون، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دمشق، ١٩٧٦، ص ٢١.

(٤) د/ عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، ص ١١٥.